

## اليورو والاقتصاد الدولي

محمد الأمين ولد المختار \*

## Résumé :

Si l'Euro constitue aujourd'hui un événement marquant parmi les mutations et transformations économiques qu'a connu la fin du 20<sup>ème</sup> siècle, il faut noter que ses implications et ses effets ne se limitent pas uniquement à l'espace européen, mais ils s'étendent pratiquement à toutes l'économies ayant des relations fortes avec l'union européenne.

Il est important de souligner que l'apparition de l'Euro a eu pour effet la restructuration des relations économiques internationales et son repositionnement dans le système monétaire international en tout que monnaie internationale. Après le lancement de l'Euro en janvier 2002, on peut poser la question suivante :

- Quels sont les effets de l'Euro sur l'économie internationale.

Pour répondre à cette question, il faut prendre un compte ces facteurs :

Le calendrier de passage à l'euro

La force économique de l'Euro.

Les effets de l'Euro sur l'économie internationale.

\* أستاذ متعاون، جامعة نواكشوط - موريتانيا.

## ملخص

إذا كان ظهور اليورو يشكل حدثاً بارزاً ضمن الأحداث الاقتصادية التي عرفها أواخر القرن العشرين، فإن تأثيره لم يبق حبيس المنطقة الأوروبية، بل امتد إلى باقي الاقتصادات التي تربطها علاقات اقتصادية بالاتحاد الأوروبي. لقد أدى ظهور اليورو إلى إعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية وتموقعه ضمن نظام النقد الدولي كونه يشكل عملة دولية. وبعد مرور فترة زمنية على إصدار اليورو في يناير 2002، يحق لنا طرح السؤال التالي:

- ما هو تأثير اليورو على الاقتصاد الدولي، في ظل عملة دولية (الدولار) ظلت الأساس الوحيد لنظام النقد الدولي.

للإجابة على هذا السؤال لابد أن نأخذ بعين الاعتبار العوامل التالية:

العامل الأول : مراحل ميلاد اليورو.

العامل الثاني : القوة الاقتصادية لليورو.

العامل الثالث : انعكاسات اليورو على الاقتصاد الدولي.

## مقدمة:

إن إصدار العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) يعتبر حدثاً اقتصادياً بارزاً، فيموجبه تم إحلال عملة واحدة (اليورو) محل عملات 12 دولة من أصل 15 دولة أعضاء في الاتحاد الأوروبي، استوفت شروط الانضمام لهذه العملة (ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، البرتغال، إسبانيا، لسمبورغ، هولندا، إيرلندا، النمسا، فنلندا، بلجيكا) وأخيراً اليونان التي لحقت بالركب متأخرة، أما بريطانيا والدانمارك والسويد فلم تنضم إلى تلك العملة.

وقد قام المهندس الألماني "روبير تالبيتا" بوضع تصميمات للأوراق النقدية لليورو، وتم عرضها على وزراء مالية الاتحاد الأوروبي، وتم اعتماد هذه

التصميمات والموافقة على أن يُصدّر اليورو في سبع أوراق نقدية وأن تكون القطع المعدنية ثماني (08) قطع، وتم تصميم العملة الورقية لليورو حيث تحمل على الوجه الأول رسومات هندسية ترجع إلى عصور مختلفة وخريطة لأوروبا الموحدة وصورة لعلم أوروبا الموحدة الشهير الذي يضم 12 نجمة صفراء في صورة دائرة، أما الوجه الثاني فيحمل أعلام الدول الأعضاء مع وجود فراغ مُخصص لوضع رمز وطني لكل دولة من الدول الأعضاء، أما القطع المعدنية فلها وجهان، الأول يحمل رمز أوروبا، والثاني يحمل وجهاً محلياً للدولة المشاركة. وتعتبر فرنسا أول الدول الأعضاء التي بدأت في سك اليورو حيث بدأت ماكينة "بيساك" الشهيرة في فرنسا في سك القطع المعدنية لليورو.

لكن بعد مرور فترة زمنية على إصدار اليورو والتعامل به يحق لنا طرح السؤال التالي:

ما هو تأثير اليورو على الاقتصاد الذهلي في ظل الدولار ؟

وللإجابة على هذا السؤال سنأخذ بعين الاعتبار العوامل التالية:

العامل الأول : مراحل ميلاد اليورو.

العامل الثاني : القوة الاقتصادية لليورو أمام الدولار.

العامل الثالث : انعكاسات اليورو مع الاقتصاد العالمي.

العامل الأول : مراحل ميلاد اليورو

في الثالث عشر من آذار 1979، تحددت رغبة أوروبا للوصول إلى مرحلة الاستقرار النقدي، بإنشاء ما يسمى بالنظام النقدي الأوروبي والذي جاء بجهد مشترك من ألمانيا الغربية وفرنسا، واستند هذا النظام على مبدأ أسعار صرف ثابتة ولكن قابلة للتعويم، ويقوم على أسس ثلاثة :

أ. إيجاد وحدة نقدية تسمى "إيكو" (ECU)، والتي تمثل سلة مرجحة الأوزان من عملات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.  
 ب. أسعار صرف ثابتة بين عملات هذه الدول وضمن الهوامش المحددة سابقاً للتقلبات أي 2.25%.  
 ج. تجميع احتياطات نقدية بهدف دعم أسعار الصرف المعلنة لجميع العملات.

وتعتبر الإيكو البشري الأولى للعملة الأوروبية الموحدة (اليورو)، وقد شكلت مع الاتحاد النقدي القاعدة الأساسية لإنشاء اليورو.  
 إن الاندماج الاقتصادي الأوروبي وميلاد العملة الموحدة رسمت معالمها معاهدة ماستريخت التي تم التوقيع عليها في اليوم الرابع من شهر ديسمبر 1991م، في مدينة ماستريخت الهولندية بحضور رؤساء وزراء الدول الإحدى عشرة الأوروبية الموافقة على الانضمام إلى المعاهدة، ومن أبرز نصوص الاتفاقية ما يلي<sup>(1)</sup>:

- أ- إقامة أوروبا موجودة على شكل فيدرالي.
- ب- تحقيق السوق الداخلية.
- ج- تحقيق الوحدة الاقتصادية والنقدية وما يرتبط بذلك من مؤسسات كالمصرف المركزي الأوروبي.
- د- التنسيق الكامل في مجالات السياسة الداخلية والقضاء ومكافحة الجريمة وتجارة المخدرات.
- هـ- تحقيق سياسة خارجية وأمنية متزنة.

<sup>1</sup> - سمير صارم، اليورو، دار الفكر، الطبعة الأولى، 1999، ص 91.

و- اتباع طرق جديدة في إصدار القوانين وإعطاء صلاحيات أوسع للبرلمان الأوروبي.

هذا وقد جاءت هذه المعاهدة مشابهة إلى حد كبير في مضمونها لخطة ورنر إضافة إلى وضعها معايير وقيود على كل مترشح لعضوية العملة الموحدة (اليورو) تتجلى في خفض العجز في الموازنة العامة إلى ما دون 3% من الناتج المحلي الإجمالي وخفض المديونية العامة بنسبة 6% من الناتج المحلي الإجمالي وخفض نسبة التضخم إلى 3% والعمل على انخفاض أسعار الفائدة طويلة الأجل وكذلك استقرار أسعار الصرف<sup>(2)</sup>.

كما تضمنت هذه المعاهدة شرطاً آخر ملزماً للدول الراغبة في عضوية الاتحاد النقدي الأوروبي ينص على ضرورة أن تكون هذه الدولة عضواً في نظام النقد الأوروبي لفترة زمنية لا تقل عن سنتين، وحددت ثلاث مراحل لتحقيق الوحدة، النقدية الأوروبية الكاملة والانتقال إلى العملة الموحدة التي مرحلتها الأولى (1/7/1990-31/12/1993)، وتتضمن تحرير حركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء ومزيد من التطابق في السياسة الاقتصادية والتعاون بين البنوك المركزية بهدف تنسيق السياسات النقدية، أما المرحلة الثانية والتي بدأت من 1/1/94 إلى غاية 31/12/1998 فتتضمن إنشاء مؤسسة النقد الأوروبية والذي تحول سنة 1999 إلى بنك مركزي أوروبي وتعميق التنسيق بين السياسات النقدية والاقتصادية بين الدول الأعضاء، وبعد نهاية هذه المرحلة جاءت المرحلة الأخيرة 1/1/99 والتي تمّ خلالها انتقال سلطة الإشراف على السياسة النقدية من النظام

<sup>2</sup>- رابح شريط، "الاقتصاد الجزائري واليورو"، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 08، 2003، ص 53.

الأوروبي للبنوك المركزية إلى البنك المركزي الأوروبي<sup>(3)</sup>، وفي هذه المرحلة تمّ ميلاد اليورو وإحلاله محل الإيكو وتحديد سعر التبادل بين اليورو والعملات المشاركة، كما تمّ استخدام اليورو في البورصات وفي الأسواق المالية وبين المصارف وفي إصدار السندات الحكومية الجديدة، وبالذات تلك التي سوف تسحق بعد يناير 2002 التاريخ المحدد لاستخدام اليورو في المبادلات اليومية. ولا شك أن إصدار اليورو وتداوله يجعل من الاتحاد الأوروبي منطقة لها وزنها الاقتصادي الذي يوازي الاقتصاد الأمريكي، ويؤثر بدرجة كبيرة على أداء الاقتصاد الأوروبي مما يؤدي إلى تحقيق العديد من المزايا للدول الأعضاء.

#### العامل الثاني : القوة الاقتصادية لليورو

مما لا شك فيه أن الوضع الاقتصادي لأي دولة ينعكس على سعر صرف عملتها، بمعنى أن قوة العملة ما هي إلا امتداداً لقوة الاقتصاد القومي، وهذا هو ما ترجمته لنا قوة اليورو، فقد كان للاتحاد الأوروبي تأثير على دوله وذلك بإحيائها اقتصادياً وجعلها تقف على أقدامها، بعدما كانت تتوكأ على ذراع الولايات المتحدة بمساعدات مارشال وغيرها، وبعد الاتحاد الأوروبي أكبر كتل اقتصادي إقليمي في العالم، قادر على منافسة الولايات المتحدة الأمريكية حيث وصل عدد أعضائه 27 عضو بحلول 2007 وأكبر قطب سكاني في العالم بعد الصين والهند بحوالي 455 مليون نسمة<sup>(4)</sup>، ويحقق هذا التكتل الأوروبي سنوياً حجم تجارة خارجية تصل في

<sup>3</sup> - L'EURO, enjeux et modalité pratique, Didier CHEN, 3<sup>ème</sup> édition, 1998, les éditions d'organisation, P29.

<sup>4</sup> - عبد الرحمن يسري أحمد، الاقتصادات الدولية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية،

المتوسط حوالي 1150، مليار دولار أي يستحوذ على أكثر من ثلث التجارة الخارجية، وهو أكبر من الذي يحققه كتل النافتا (NAFTA) الذي يضم كل الولايات المتحدة وكندا والمكسيك والذي يحقق 770 مليار دولار سنوياً، كما بلغ الناتج الداخلي له 9765,4 مليار دولار خلال عام 2006.

وإذا ما قارنا صادرات السوق عام 1970، بما كانت عليه في العام الأول لإنشائها لاتضح وأكثر مدى ما أحدثته السوق الأوروبية من تطور، ففي عام 1958 كان إجمالي صادرات دول السوق 22,8 مليار، بينما وصل في 1970 إلى 88,5 مليار دولار أي أنها زادت بحوالي أربعة أمثال ما كانت عليه في العام الأول لإنشائها.<sup>(5)</sup>

إن بروز اليورو يشكل تهديداً للدولار والدفع به إلى الخلف، بسبب استحوذه على نصيب أكبر في السوق الدولية، سواء لتسوية حركة التجارة الخارجية أو كعملة للاحتياطات الدولية لدى البنوك المركزية أو لاستخدامه في الودائع، فزيادة الثقة باليورو ستؤدي إلى زيادة حجم الودائع والاستثمارات، وذلك على حساب الودائع والاستثمارات بالدولار الأمريكي، وهناك تفاوت في الآراء حول الحصة التي سيستحوذ عليها كل من الدولار واليورو في الأسواق المالية ففي حين يرى "فريد برجستن" رئيس معهد الاقتصادات الدولية بواشنطن أن كل من الدولار واليورو سيستحوذ على 40% من العمليات المالية الدولية، يقدم معهد البحوث الاقتصادية في "ميونيخ" بألمانيا أن نصيب اليورو في حجم الودائع العالمية سوف يصل إلى حوالي 30% على حساب تراجع نصيب الدولار بنسبة 10% كما يرى

<sup>5</sup> - الشافعي محمد بشير، السوق الأوروبية المشتركة، منشأة المعارف، الإسكندرية،

خبراء في بعض شركات التحليل المالي، أن الدولار سوف يستحوذ على حصة في الأسواق الدولية لا تزيد عن 85% ولا تقل عن 40% بعد ظهور اليورو. ويتوقع الخبراء أن يزداد الطلب على اليورو وينخفض على الدولار بحوالي 600 مليار دولار خلال القرن الحالي.

كما تؤكد الدراسات أن الدولار كان يشكل 80% من احتياطي النقد العالمي حتى أوائل السبعينيات وانخفض إلى 64%، ومن المتوقع أن ينخفض إلى مستوى أدنى من ذلك خلال القرن الحالي، ذلك لأن وزن الدولار في احتياطي النقد العالمي لا يتناسب مع وزن الاقتصاد الأمريكي في الاقتصاد العالمي، حيث نجد أن نسبة الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي لا تتجاوز 20% أي خمس الناتج المحلي الإجمالي العالمي، بينما يحتل الدولار أكثر من نصف احتياطي النقد العالمي، كما أن العجز المستمر في ميزان المدفوعات الأمريكي بشكل مرتفع منذ الثمانينيات يشكل ضغطاً كبيراً على الدولار، الأمر الذي يترتب عليه انخفاض الثقة به وانخفاض سعر صرفه، حيث وصل هذا العجز إلى 130 مليار دولار عام 1994، أي نسبة 2% من الناتج الإجمالي الأمريكي<sup>(6)</sup>، وعلى العكس من ذلك نجد الميزان التجاري لمنطقة اليورو يشكل فائضاً تجارياً مما يدعم قوة اليورو ويعزز الثقة به كعملة دولية.

ونظراً لسيطرة دول الاتحاد الأوروبي على نسبة كبيرة من التجارة العالمية 20,5% مقابل 18,5% للولايات المتحدة، وارتفاع حجمها من الإنتاج العالمي 8400 مليار دولار مقابل 7200 مليار دولار للولايات

<sup>6</sup> - عبد المطلب عبد المجيد، النظام الاقتصادي الجديد، مجموعة النيل العربية، 2003.

المتحدة، فإن ذلك سيعزز قدرة اليورو على منافسة الدولار واستخدامه في الاحتياطي العالمي إلى جانب الدولار، وإذا نجح الاتحاد الأوروبي في مجال تطوير أنظمة الإنتاج وتحسين القيمة المضافة وزيادة القدرة التنافسية ودفع التراكم الرأسمالي واستخدام وتكثيف البحث والتطوير والإبداع فإن ذلك سيسهم في تحسين قوة اليورو.

ومع نهاية سنة 1998 شهد السوق المالي الأوروبي تطوراً سريعاً، حيث احتل السوق المالي الأوروبي المرتبة الثانية عالمياً بعد السوق المالي الأمريكي، كما عرفت سوق إصدار السندات المحررة باليورو نمواً كبيراً مقارنة بمثيلاتها المحررة بالدولار<sup>(7)</sup>.

ويظهر تقرير حديث لصندوق النقد الدولي أن التعامل باليورو سيفرض تحديات على اقتصادات الدول المتقدمة سواء في أوروبا وأمريكا أو آسيا<sup>(8)</sup>، وعليه فإن ظهور اليورو كعملة دولية جديدة، سيكون له الأثر في مجال التجارة الدولية، ومن ثم التأثير على أسعار صرف العملات، وانطلاقاً من الإنتاج الاقتصادي لدول الاتحاد الأوروبي (منطقة اليورو)، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، فسيصبح نظام النقد الدولي يركز على الدولار واليورو والين الياباني، أو على الأقل على اليورو والدولار الأمريكي، اعتماداً على المؤشرات التي تؤكد قدرة اليورو على منافسة الدولار الأمريكي، بالنظر إلى أن الين الياباني فقد الكثير من قيمته في أسواق الصرف الأجنبية، كعملة دولية بسبب تأثره بالأزمة المالية التي ضربت

<sup>7</sup> - Jaque Dellor, Michel Albert, l'euro facteurs d'avancée de l'Europe ; édition economica, paris, 1999, P 38.

<sup>8</sup> - سمير صارم، سلسلة قضايا الساعة دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، طبعة الأولى، ص 169.

النظام المصرفي الياباني، بداية من عقد التسعينيات، والتي تحولت فيما بعد إلى أزمة اقتصادية أثرت سلباً على العودة القوية للين الياباني بالرغم من التطورات الإيجابية في الاقتصاد الياباني بعد الأزمة التي تعرض لها.

وهكذا فقد بدأ اليورو كعملة دولية جديدة بداية قوية في اليوم الأول من تداوله الفعلي ودون مشاكل وسط تعاملات على مستوى الأسواق المالية والنقدية، حيث كسب ثقة واحترام الأوساط التجارية والمصرفية الدولية وزالت تلك الشكوك التي كانت سائدة من قبل، على أن اليورو هو مجرد حلم سياسي أوروبي، فالتعامل باليورو بدأ مرتفعاً عن السعر المحدد له وهو 1.16675 دولار أمريكي، كما ساد توقع الخبراء أن يصل سعر اليورو إلى 1.2 دولار خلال الأسابيع الأولى من بداية التعامل به، لكن خلال الأسبوع الأول ارتفع سعر اليورو ليصل إلى 1.913 دولار لليورو الواحد في التعاملات الاقتصادية على المستوى الأوروبي، وصاحب هذا الارتفاع مقابل الدولار وجود تكهنات أن البنك المركزي الأوروبي سيتدخل للحد من هذا الارتفاع في قيمة اليورو للتأثير السلبي على الصادرات.

إن المنافسة القوية للدولار من طرف اليورو حتمية باعتبار أن الدولار الأمريكي لا يستطيع في المدى البعيد الاحتفاظ بالسيادة التي يتمتع بها الآن والتي ورثها منذ حوالي نصف قرن من الزمن بفضل اتفاقية بريتون وودز.

#### العامل الثالث : انعكاسات اليورو على الاقتصاد العالمي

إن التوقعات التي كانت سائدة مع انطلاق التعامل باليورو مازالت تسود حتى الآن، والتي تؤكد تحقيق الكثير من الآثار الإيجابية ليس فقط على اقتصادات الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي، بل على الاقتصاد الدولي نظراً إلى حصة منطقة اليورو من التجارة العالمية

المتقدمة على حصة الولايات المتحدة الأمريكية، ويمكن إجمال هذه الآثار في النقاط التالية بالنسبة لدول الأورو :

أ - سيؤدي دخول معظم دول الاتحاد الأوروبي في نظام اليورو إلى خلق جواً من المنافسة الاقتصادية الإيجابية، مما يحتم إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية في هذه الدول وخلق وتوفير الظروف المواتية لنمو القطاعات الاقتصادية.

ب - سيعمل التعامل باليورو إلى تجنب مخاطر تذبذب أسعار العملات الأوروبية.

أما على المستوى الخارجي فتسمح هذه العملة لأوروبا باعتبارها أول قوة تجارية في العالم، بعقد صفقاتها ومبادلاتها باليورو وتخفيض تبعيتها في مجال معاملاتها بالدولار الأمريكي، كما أنها ستعمل على خلق منطقة استقرار كبرى بالنظر لما خلقه التعامل بالدولار والين الياباني من أزمات نقدية ومالية كبرى أبرزها الأزمة المالية الآسيوية 1997.

ويرى بعض الخبراء أن اليورو سيؤثر على الدولار من خلال حركة التجارة الدولية وخاصة في مجال تجارة السلع الصناعية، وذلك لأن الدول الأوروبية تحتل المركز الأول في هذا النوع من التجارة، أما بالنسبة لحركة التجارة الدولية للمواد الخام، فمن المتوقع أن يظل الدولار هو المسيطر وذلك بسبب أن معظم هذه المواد يتم تسعيرها بالدولار أساساً (البترو، المعادن، القطن)، ومن شأن اعتماد دول منطقة اليورو تسعير صادراتها باليورو بدلاً من الدولار، أن يحفز الطلب على اليورو وخاصة من طرف دول أوروبا الشرقية والدول النامية التي تعتبر الشريك التجاري الأول لدول الاتحاد الأوروبي، وبالتالي سيشكل اليورو عملة لتسديد ثمن الواردات

ونسعيرة الصادرات من وإلى منطقة اليورو، وفي ذلك أثر إيجابي لليورو وسلبى على الدولار<sup>(9)</sup>، هذه الوضعية ستقلل احتياجات الدول العربية من الدولار الأمريكي وغيره من العملات الدولية الرئيسية، وبطبيعة الحال سيبقى الدولار عملة دولية تستخدمها دول المنطقة في تسوية معاملاتها التجارية الدولية، لكن اليورو سيكون الأكثر استخداماً في المنطقة العربية في تسوية الصفقات التجارية نظراً لأهمية مركز أوروبا في قائمة الدول التي يتم التعامل معها تجارياً، وسيحدث اليورو أثراً عميقة في المنطقة العربية مثل تسريع جهود الوحدة النقدية والجمركية والاقتصادية، وقد ينير مجدداً احتمال التحول من تسعير النفط بالدولار الأمريكي، أو حتى ربط عملات دول المنطقة بسلة من العملات من بينها اليورو.

وستمتد هذه الآثار لتشمل القطاع المصرفي والتجاري في الدول العربية بدءاً بفتح حسابات باليورو وانتهاءً بتخفيف مخاطر التعامل بالعملات الأوروبية الناتج عن تذبذب أسعار الصرف فيما بينها مما يشكل دعماً للتجارة الخارجية.

ويرتبط استخدام اليورو بعدة جوانب سلبية حيث صرح "وسيم دوسينبرج" محافظ البنك المركزي الأوروبي أن استخدام اليورو تترتب عليه مشكلة المديونية والبطالة، وأشار إلى أن بعض دول الاتحاد الأوروبي قد عمدت إلى تخفيض عجز الموازنة العامة بصورة سريعة ومؤقتة لتفي بمعايير معاهدة ماستريخت للانضمام لمنطقة اليورو، كما ستواجه منطقة اليورو

<sup>9</sup> - جون غريبي، فليب سواحيل، "منطقة اليورو والاقتصاد العالمي"، مجلة التمويل والتنمية، العدد 04، دجنبر 1998، ص 10.

مشكلة النمو اللامتكافئ، ليس فقط بين الدول<sup>(10)</sup>، ولكن في داخل كل دولة وسينتج عن العملة الموحدة ظاهرة اقتصادية طبيعية، هي ظاهرة التخصّص في الصناعات وستطرح هذه المشكلة مشكلة أخرى هي مشكلة البطالة.

#### الخاتمة:

إن ميلاد العملة الأوروبية واستمرار التداول بها دولياً، يعتبر حدثاً تاريخياً توجت به دول الاتحاد الأوروبي مسيرة وحدتها الاقتصادية، فهذا الحدث مهم للعالم ككل، باعتباره يتمثل في ظهور عملة نقدية موحدة لدول تكتل اقتصادي إقليمي، وعملة دولية جديدة أظهرت كل المؤشرات قوتها وقدرتها على منافسة الدولار الأمريكي وإحداث توازن داخل النظام النقدي الدولي، مما يحدث استقراراً على مستوى الاقتصاد العالمي ويبعده عن الأزمات النقدية والمالية التي كان اعتماد الدولار كعملة دولية وحيدة وراءها.

<sup>10</sup> - دريك دولي وآخرون، "أسواق العمل الأوروبية والإنجاز الاقتصاد والنقد الأوروبي، تحديات المنتظرة"، مجلة التمويل والتنمية، العدد 02، مايو 2000، ص 48.

## قائمة المراجع :

1. سمير صارم، اليورو، دار الفكر، الطبعة الأولى، 1999
2. عبد الرحمن يسري أحمد، الاقتصادات الدولية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 1993، مطبعة الراحة
3. الشافعي محمد بشير، السوق الأوروبية المشتركة، منشأة المعارف، الإسكندرية
4. عبد المطنب عبد المجيد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مجموعة النيل العربية، 2003
5. سمير صارم، سلسلة قضايا الساعة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة الأولى، 1999،
6. جون غربي، فيليب سوا جيل، منطقة اليورو والاقتصاد العالمي، مجلة التمويل والعمل، العدد 4، ديسمبر 1998
7. صلاح الدين السيسي، الاتحاد الأوروبي والعملية الأوروبية الموحدة، عالم الكتب، الطبعة الأولى، 2003، القاهرة،
8. ديرك دولي وآخرون، أسواق العمل الأوروبية والإنجاز الاقتصادي والنقدي الأوروبي، التحديات المنتظرة، مجلة التمويل والتنمية، العدد 2، مايو 2000
9. رابح شريط، مجلة الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 8، 2003 .
- 10.- Didier CHEM, l'Euro, Enjeux et modalité pratique, 3<sup>ème</sup> édition, . les éditions d'organisation. Paris, France, 1998.
11. Jacques Delors, Michel Albert, L'Euro facteur d'avancée de l'Europe, édition Economica, 1999, Paris.